ظاهرة التثنية في اللغة العربية

الدكتور
عدنان محمد سلمان
الاستاذ المساعد في كلية الآداب
جامعة بغــداد

التثنية : ضم اسم الى اسم مثله[١] ، واشتقاقها من : ثني الشيْ، أي : جعله اثنين ، قال الفيروز آبادي : « وثناه تثنية ، أي : جعله اثنين ، وهذا واحد فاثنه ، أيْ : كن ثانية »[٢] .

والمثنى : اسم مفعول ، من : ثني يثني ، وقد وضعت العرب من هذه الصيغة اسماً للعدد الذي هو ضعف الواحد ، فقالوا : (اثنان) ، والمؤنث (اثنتان) ، وفي لغة تميم (ثنتان) من غير همزة وصل[٣] . وسموا أحد أيام الاسبوع (الاثنين) ، وربما جاء في الشعر بلا (ألف ولام)[٤] ، قال الشاعر[٥] :

أرائح أنت يوم اثنين أم غادي
ولم تسلم على ريحانة الــوادي

---

(١) المقرب لابن عصفور ٤٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٤ .

(٢) القاموس المحيط (ثني) .

(٣) اللسان ، والمصباح المنير للفيومي (ثني) ، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة لغالب فاضل المطلبي ١٧٢ .

(٤) القاموس المحيط (ثني) .

(٥) البيت لأبي صخر الهذلي ، اللسان (ثنى) .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

والمثنى في المصطلح النحوي هو : « كل اسم معرب دلّ على اثنين او اثنتين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد منها ، مع عطفه على مثله [1] » . وكل اسم لا ينطبق عليه هذا الحدّ يعدّه النحاة مثنى وان شارك المثنى في الدلالة على الاثنين أو الاثنتين ، أو شاركه في الاعراب بالحروف . فمثلاً لفظة (الشفع) [2] تدل على الاثنين أو الاثنتين ، ولكنها ليست مثنى ؛ لأنها خالية من قيود حد المثنى ، فهي تدل على الاثنين او الاثنتين بصيغتها الوضعية ، فلم تكن في الأصل مفرداً ، ثم لحقتها الزيادة التي تدخل على اسم المفرد لتجعله مثنى . وكذلك لم يعد النحاة مثل (الاثنين والاثنتين وكلا وكلتا) ألفاظاً مثناة وإن شاركت المثنى في علامة إعرابه بل هي عندهم ملحقة بالمثنى ؛ وذلك لأن حدّ المثنى لا ينطبق عليها . فالاثنان والاثنتان غير صالحتين للتجرد من الالف والنون والياء والنون ؛ اذ لا مفرد لهما من لفظهما ، فليس (اثن) ولا (اثنة) لفظتين تدلان على واحد الاثنين أو الاثنتين [3] ، وكذلك (كلا وكلتا) ليس لهما مفرد من لفظهما ، فهما غير صالحتين للتجريد من الزيادة [4] ، فلم يرد عن العرب (كِل) بكسر الكاف مفرداً لكلا ، ولا (كِلة) مفرداً لكلتا ، وما أورده الكوفيون من شعر استدلوا به على مجيء مفرد لكلتا لا يعول عليه ، وهو قول الشاعر :

كلتا هما مقرونة بزائده
في « كِلتَ » رجليها سُلامَى واحده

فالشاعر أراد (كلتا) ، ولكنه حذف الألف للضرورة أو التخفيف ، وأبقى الفتحةَ دالةً عليه [5] . وكلا وكلتا لا تعربان اعراب المثنى عند جمهور المعربين

(١) همع الهوامع للسيوطي ١/٤٠ وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٥٦ .
(٢) المصباح المنير (شفع) .
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/٧٦ والمصباح المنير (ثنى) .
(٤) التسهيل لابن مالك ١٢ ، وشرح الأشموني ١/٧٧
(٥) معاني القرآن للفراء ٢/١٤٢ – ١٤٣ ، والمذكر والمؤنث للانباري ٦٧٤ ، والانصاف في مسائل=

اضيفتا الى الضمير ، أما اذا اضيفتا الى الظاهر فان إعرابهما يكون بالحركات المقدرة على الألف [1] ، إعراب الاسم المقصور ، لأنهما تكونان ملازمتين للألف في جميع أحوالهما ، نحو : سافر كلا (الضيفين) ورأيت كلا الضيفين وسلمت على كلا الضيفين . وهذا الإعراب جارٍ على مذهب الكوفيين [2] ، أما البصريون فقد ذهبوا الى أن لهما اعراباً واحداً سواء أكانتا مضافتين الى مضمر أم ظاهر ، وهو أنهما يعربان بالحركات المقدرة على أخرهما ، على الأصل في إعراب الأسماء المفردة المنتهية بحرف معتل[3] ، وهذا مبني على أن كلا وكلتا مفردتان لفظاً ، وان دلتا على ما يدل عليه المثنى من حيث المعنى[4] ، فهما يشبهان لفظة (كل) في كون لفظها مفرداً ومعناها جمعاً ، واستدلوا لمذهبهم هذا بأن العرب تعيد الضمير عليهما مفرداً نحو قوله تعالى : (كلتا الجنتين آتت أكلها) [5] ، فالضمير في الفعل (آتت) جاء مفرداً وهو عائد على كلتا ، ولو لم يكن لفظها مفرداً لما جاز ذلك ، واذا جاء الضمير عائداً عليهما مثنى فهو محمول عندهم على معناهما ، وكذلك خبرهما قد يأتي مفرداً حملاً على لفظهما ، كما يأتي مثنى حملاً على معناهما . وقد اجتمع الحمل على معناهما ولفظهما في قول الشاعر [6]

كلاهما حين جد الجرى بينهما
قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

= الخلاف لأبي البركات بن الانباري ٤٤٩/٢ وخزانة الأدب للبغدادي ٦٢/١ والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكري الألوسي ١١٦ .

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٣٦/١ وانظر همع الهوامع ٤١/١ ، والمطالع السعيدة للسيوطي ايضاً ١٤٧/١ .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ٤٣٩/٢ .

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ٤٤٩/٢ .

(٤) همع الهوامع ٤١/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٤/٣ .

(٥) الكهف / ٣٣ .

(٦) البيت للفرزدق خزانة الأدب ٥١/٢ والدرر اللوامع للشنقيطي ١ / ١٦ – ١٧ .

حيث قال : (كلاهما ... قد أقلعا) فجاء الضمير مثنى حملاً على معنى (كلا)، وقال : (كلا أنفيهما) رابي فجاء الخبر مفرداً حملاً على لفظهما المفرد [١] .

ويرد على مذهب البصريين اعتراض ، وهو اذا كانت كلا وكلتا تعربان بالحركات في جميع احوالهما ، فلماذا قلب الفهما ياءً في الجر والنصب اذا كانتا مضافتين الى الضمير ؟ فأجاب البصريون على هذا الاعتراض بأن الألف في كلا وكلتا قلبت ياءً مع الضمير كما يقلب ألف (لدى) و (على) ياءً عند اضافتهما الى الضمير نحو : (عليهما ولديهما) [٢] ، وجواب البصريين صحيح لو أن هذه الألف قلبت أيضاً مع الضمير ياءً في حالة الرفع ولم تبق ألفاً ، والأمر خلاف ذلك ، فقد بقيت ألفاً مع الضمير ، وهذا دليل على أن كلا وكلتا لها حال مع الضمير يختلف عن حالها مع الظاهر ، وأن انقلابها مع الضمير ياءً في النصب والجر وبقاءها الفاً معه في الرفع دليل على اعرابهما اعراب المثنى اذا اضيفتا الى الضمير [٣] .

وهنا اعتراض على مذهب الكوفيين في اعراب هاتين اللفظتين ، وهو أننا لم نرَ اسماً في العربية له اعرابان ، اعراب اذا أضيف الى الظاهر واعراب اذا أضيف الى المضمر ، فيعرب مع الأول بالحركات ويعرب مع الثاني بالحروف ، وهذا الاعتراض وجيه وقوي اذ الأصل في الاسم ان يعرب باعراب واحد سواء أكان مضافاً الى الظاهر أم مضافاً الى الضمير [٤] . ومع هذا الاعتراض فان جمهور المعربين والنحاة المتأخرين قد اختاروا مذهب الكوفيين في اعراب هاتين اللفظتين[٥] لأن انقلاب ألفهما ياءً في حالتي النصب والجر وبقاءها ألفاً في الرفع عند الاضافة

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٤٧ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/١٠٥ المذكر والمؤنث ٦٨٤ ، والأشباه والنظائر في النحو ١/٢٢٧ .

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١٢٨ .

(٤) أسرار العربية لأبي البركات بن الانباري ٢٨٧ وشرح الكافية للرضي ١/٣٢ .

(٥) التسهيل ١٢ ، أوضح المسالك ١/٣٦ وهمع الهوامع ١/٤١ .

الى الضمير فيه دلالة ظاهرة على أنهما يعربان اعراب المثنى ، ومما يقوي مذهب الكوفيين أن قبيلة من القبائل العربية تعربها بالحروف مع المضمر والظاهر اعراب المثنى ، وهذه القبيلة هي كنانة [١] .

ووردت ألفاظ في اللغة على صيغة التثنية وهي في حقيقتها لا تعدّ مثناة في المصطلح النحوي فمثلاً لفظة (كرتين) في قوله تعالى : (ثم ارجع البصر كرتين ، ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير)[٢] فهذه اللفظة في هذه الآية لا تعد في المصطلح النحوي مثنى وان جاءت على صيغة التثنية واعربت اعراب المثنى . وذلك لأن هذه اللفظة لا تدل هنا على ما يدل عليه المثنى بل تدل على التكثير والمبالغة [٣] ، لأنه ليس من المألوف أو المعقول أن يرتد البصر خاسئاً كليلاً من نظرة أو نظرتين في السماء . فلا بد من تكرار النظر والتأمل في السماء[٤] ، وهذا التأمل الكثير سيؤدي الى التعب والكلال ومن ثم التيقن بأن هذه السماء ليس فيها من فطور . إذاً فقوله (كرتين) في الآية ليس على حد قولنا : (كرّ الجندي كرتين) ؛ لأن (كرتين) في هذا المثال الأخير مثنى حقيقي ، إذ ينطبق عليه حد المثنى من حيث الدلالة العددية والاعراب .

وأما قوله (المشرقين) في الآية الكريمة (يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين)[٥] فقيل ان معنى (المشرقين) مشرق الشمس في الصيف ومشرقها في الشتاء ، وقيل : معناها المشرق والمغرب ، فقال : المشرقين ، قال الفراء « وهو أشبه الوجهين لأن ، العرب قد تجمع الاسمين على تسمية أشهرهما [٦] .

(١) التسهيل ١٢ ، همع الهوامع ٤١/١ .
(٢) الملك /٤ .
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الانباري ٤٥٠ ، همع الهوامع ٤٠ .
(٤) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٢١٠/١٩ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ٤٥٠/٢ والبحر المحيط لأبي حيان الاندلسي ٢٩٨/٨ .
(٥) الزخرف / ٣٨ .
(٦) معاني القرآن للفراء ٣٣/٣ إصلاح المنطق لابن السكيت ٤٠٠ .

والعرب اذا أرادت ان تعبر عن اسمين متقابلين أو متقاربين كأن يكونا أخوين أو خليفتين مشهورين أو مكانين يقترن أحدهما بالآخر ، فقد تغلب أخفهما أو أشهرهما ، أو قد تغلب المذكر منهما فمثلاً قالوا : العُمَران، وهم يعنون الخليفتين عمر بن الخطاب وأبا بكر رضي الله عنهما ، فاختاروا الأخف، وعلى هذا جاء القول المشهور ! (أعطيكم سنة العمرين) [١] .

وعبروا عن البصرة والكوفة مجموعتين فقالوا : البصرتان [٢] ، ويبدو أن البصرة عندهم أشهر وأهم ، وعبروا عن الموصل والجزيرة فقالوا : الموصلان[٣] ، قال الشاعر :

فبصرة الأزد منا والعراق لنا

والموصلان ومنا مصر والحرم

وسمّوا مكة والطائف مجموعتين بالقريتين ، قال تعالى : « وقالوا لولا نُزّل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم » [٤] .

وربما عبروا عن علمين مكانين أو غير مكانين بمثنى ما اشتهر به هذان الاسمان أو وصفا به ، قالوا عن مكة والمدينة : الحرمان [٥] ، لأن كلاً منهما حرم آمن ، وقالوا عن دجلة والفرات : الرافدان ،[٦] ومن هنا سمي العراق بلاد الرافدين . وعبروا عن بعض أشهر السنة بصيغة التثنية ، فقالوا : الصفران ، والمحرمان وهم يعنون شهري صفر والمحرم [٧] .

(١) اصلاح المنطق ٤٠٢ ، والمثنى لأبي الطيب اللغوي ٤ والمخصص لابن سيده ٢٢٧/١٣ .
(٢) المثنى ١٢ .
(٣) معاني القرآن ٣٤/٣ .قال الفراء : وأنشدني رجل من طيّ ، ثم ذكر البيت .
(٤) الزخرف /٣١ ، وانظر المخصص ٢٢٥/١٣ .
(٥) اصلاح المنطق ٣٩٧ ، ٤٥ .
(٦) اصلاح المنطق ٣٩٧ ، ٢٢٥/١٣٢ .
(٧) المثنى ١٧ .

وهذا باب واسع في اللغة أفرده أبو الطيب اللغوي بكتاب سماه المثنى ، كما أفرد له ابن سيده فصلاً خاصاً في كتابه المخصص سماه : المثنيات [١] .

وللعرب عناية خاصة بالمثنى ، ولهذا وردت هذه الصيغة في أمثالهم كثيراً ، نحو قولهم : (إنما المرء بأصغريه)[٢] يعنون : قلبه ولسانه وقولهم : (القلم أحد اللسانين)[٣] ، وقولهم : (خفة الظهر أحد اليسارين)[٤] .

وقد وضعت العرب للتثنية صيغة قياسية بسيطة تتمثل بزيادة ألف ونون الى المفرد في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر [٥] ، هذا هو قانون لغتهم وعليه جل كلامهم نثراً وشعراً ، الا ان هناك قبائل عربية معينة ألزمت نفسها بصيغة واحدة في جميع الأحوال الإعرابية ، فالتزمت بزيادة الألف والنون في الرفع والنصب والجر ، فحكم المثنى على هذه اللغة ، حكم الاسم المقصور لملازمته الألف ، ويكون اعرابه بحركات مقدرة على الألف ، رفعاً ونصباً وجراً . والقبائل التي ورد فيها المثنى على هذه الصورة هي : قبيلة بلحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيد وكنانة ، وبنو العنبر من تميم ، وبنو الهجيم [٦] . وعلى هذه اللغة ورد قولهم : (قيّد بعيراك)[٧] ، ولو جاء على لغة عامة العرب لقيل : (قيّد بعيريك) . ومثله قول الشاعر :

فأطرق اطراق الشجاع ولو رأى
مساغاً لناباه الشجاع لصمّما[٨]

(١) المخصص ١٣/٢٢٣ - ٢٣٦ .
(٢) اصلاح المنطق ٣٩٦ .
(٣) همع الهوامع ١/٤٣ .
(٤) همع الهوامع ١/٤٣ .
(٥) الكتاب ١/٤ .
(٦) شرح المفصل ٤/١٤٣ ، وشرح الأشموني ١/٧٩ .
(٨) صفة جزيرة العرب للهمداني ١٣٥ .
(٨) البيت للشاعر المتلمس (ديوانه ٢) ، وخزانة الأدب ٤/١٦ - ١٧ .

فقد قال (لناباه) ، ولو جاء على اللغة العامة لقال : (لنابيه) ، وجاء شيء من الحديث النبوي على هذه اللغة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (لا وتران في ليلة)[1] ولو جاء على لغة عامة العرب لقال : (لا وترين في ليلة) ؛ لأن (لا) هنا نافية للجنس عاملة عمل إنّ [2] .

وقد خرّج كثير من النحاة على هذه اللغة قوله تعالى (إنّ هذان لساحران)[3] في قراءة من قرأ الآية بتشديد نون (إنّ) ومجيء اسم الاشارة بالألف والنون [4] . ومما يقوي هذا التخريج أن ابن خالويه نقل عن ابن عباس أنه قال : « إنّ الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حيّ من أحياء العرب . وهذه اللفظة [يعني قوله: هذان] بلغة بلحارث بن كعب خاصة ، لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه ، لا يقلبونها لنصب ولا خفض »[5] .

وعلل أبو زيد الانصاري هذه اللغة بأن قبيلة بني الحارث بن كعب تقلب الياء الساكنة اذا انفتح ما قبلها في المثنى أو غيره وتجعلها ألفاً ، ولهذا فهم يقولون: أخذت الدرهمان ، عوضاً عن (أخذت الدرهمين) ، وفي عليها يقولون : علاها[6] ، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

---

(١) سنن أبي داود ٢/٦٧ ، وهمع الهوامع ١/٤٠ .

(٢) المطالع السعيدة ١/١١٤ .

(٤) طه / ٦٣ .

(٥) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي ، أنظر اختلاف القراء في قراءة هذه الآية : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤١٩ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢١٧ واتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٣٠٤ . وانظر في أوجه إعراب الآية الكشاف ٢/٥٤٣ ، ومشكل اعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب ٢/٤٦٦ — ٤٦٨ .

(٦) النوادر في اللغة لأبي زيد الانصاري ٥٨ ، وانظر دراسة اللهجات العربية القديمة للدكتور داود سلوم ١٥ .

أيّ قلوص راكـب تـراهـا

طاروا عليهن فشل عـلاهـا [1]

ولما عرض الفراء للآية الكريمة أجاز فيها وجهين الأول أن تكون على لغة بني الحارث بن كعب ونقل عنهم أنهم يقولون : (هذا خط يدا أخي بعينه) ، ولو جاء على اللغة العامة لقال خط يدي أخي ، باضافة خط الى (يدي) وجرها بالياء ، وهذه اللغة على ما حكى الفراء قليلة ولكنها أقيس من اللغة المشهورة في اعراب المثنى : واحتج الفراء لقياسيتها بقوله : « لأن العرب قالوا : مسلمون ، فجعلوا : الواو تابعة للضمة ، لأن الواو لا تعرب ، ثم قالوا : رأيت مسلمين ، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم ، فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها ، وثبت مفتوحاً ، تركوا الألف تتبعه ، فقالوا : رجلان ، في كل حال [2] »

أما الوجه الآخر الذي حمل عليه الفراء الآية فهو ان الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل ، فلما ثنيّتَ زدت على المفرد نوناً وتركت الألف ثابتة على حالها ، لا تزول على كل حال ، كما قالت العرب في الاسم الموصول (الذي) ثم زادوا نوناً لتدل على الجمع ، فقالوا : (الذين) في الرفع والنصب والجر ، وكذلك فعلوا في تثنية (هذا) فقالوا (هذان) في الرفع والنصب والجر ، وتكون الألف في هذا الاسم الدال على الاثنين هي ألف (هذا) وليست الف التثنية [3] ، ومذهب الفراء هذا ليس بسديد،لأمرين ، الأول : أنه جعل النون وحدها علم التثنية ، والصحيح أن هذه النون ليست علم التثنية ، وانما علم التثنية الألف والياء بدليل أن هذه النون تحذف في الاضافة ولا يفرق بين المفرد وتثنيته إلا

(١) قال أبو زيد الأنصاري النوادر (ص ١٥) قال المفضل : وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن ثم ذكر البيت .

(٢) معاني القرآن ١٨٤/٢ .

(٣) الخصائص ٦٥/٣ وشرح المقدمة المحسبة لابن باشاذ ١٣٢/١ .

بالألف والياء ، والأمر الثاني : ان الزام الألف في المثنى لم يقتصر على أسماء الاشارة فقد جاء في غيره من الأسماء ، وقد نقل الفراء نفسه عن رجل من بني الأُسْد[1] وصفه بأنه ما رأى ، أفصح منه : أن بني الحارث بن كعب يجعلون المثنى بالألف على كل حال في أسماء الاشارة وغيرها من الأسماء المثناة [2] .

ونقل ابن فارس عن بعض أهل العلم أنه يذهب في توجيه الزام اسم الاشارة الألف على كل حال بأن الاعراب يقتضي أن يقال (إنّ هذان) بالألف وليس بالياء ، لأن اسم الاشارة (هذا) اسم منهوك أي ضعيف ، فهو على حرفين أحدهما حرف علة ، وهو الألف من (ذا) أما لفظة (ها) فهي كلمة تنبيه وليست من اسم الاشارة في شيءٍ ، فلما ثنيّ اسم الاشارة احتيج الى ألف التثنية ، فالتقت بألف اسم الاشارة وكل منهما ساكنتان أصلاً ، فاحتيج الى حذف احداهما ، فان حذفوا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد ، وإنْ أسقطنا ألف التثنية كان في النون عوض عنها ودلالة على معنى التثنية فحذفوا ألف التثنية ، ولما كانت الألف الباقية هي ألف اسم الاشارة ، واحتاجوا الى اعراب التثنية لم يغيروا الألف عن صورتها ، لأن الاعراب واختلافه في التثنية والجمع انما يقع على الحرف الذي هو علامة التثنية والجمع ، والألف في (هذان) ليست ألف التثنية وانما هي ألف اسم الاشارة ، فتركوها على حالها في النصب والجر . قال : ومما يدل على هذا المذهب قوله جل ثناؤه : (فذانك برهانان من ربك) [3] ، لم تحذف النون ، وقد أضيف ، لأنه لو حذفت النون لذهب معنى التثنية ، لأنه لم تكن للتثنية هاهنا علامة الا النون وحدها ، فاذا حذفت أشبهت الواحد لذهاب علامة التثنية [4] .

(١) الأسد : بفتح الهمزة وسكون النون هم (الأزد) ، أنظر اصلاح المنطق ١٨٥ .
(٢) معاني القرآن ١٨٤/٢ والخصائص ٦٥/٣ .
(٣) القصص /٣٢ .
(٤) الصاحبي لابن فارس ٢٩ — ٣٠ .

وهذا التفسير يشبه الى حد ما تفسير الفراء الثاني للآية ، إلا أن فيه تفصيلاً وبسطاً أكثر ، وأعتقد أن هذا التفسير أيضاً ليس بسديد ، وما استدل به علماً أن نون المثنى هي علم التثنية بدليل عدم حذفها في قوله (فذانك) مع أن (ذان) مضافة الى كاف الخطاب ، استدلال غير صحيح ؛ لأن اسم الاشارة في الآية ليس مضافاً الى كاف الخطاب[1] ، وقوله (ذانك) ليس من باب التركيب الاضافي ، لا من حيث المعنى الذي تفيده الاضافة ، ولا من حيث القياس النحوي ؛ وذلك لأننا لا نريد في قولنا (ذانك) أن نضيف اسم الاشارة الى المخاطب ، على حد اضافة اي اسم الى اسم آخر ، كما في قولنا : (هذان كتاباك) ، والاضافة نسبة تقييدية بين اسمين ، وليس في قولنا (ذانك) أي معنى من معاني هذه النسبة ، وليس فيه أيضاً اي معنى من المعاني التي تفيدها الاضافة من ملك أو شبه ملك أو ظرفية أو بيان جنس[2] ، فالكاف ليس مضافاً اليه ، وانما جيء به لتقوية التنبيه وقصد توجيهه للمخاطب . وأما من حيث القياس النحوي فان اسماء الاشارة لا تضاف البتة لأنها أسماء معارف والمعارف لا تضاف[3] ، ولو كان (ذانك) من باب التركيب الاضافي لوجب حذف النون لأن القياس النحوي يقتضي حذفها ، اذ لم يرد في كلامهم ثبوت هذه النون مع المثنى المضاف ، وقد حكم النحاة على هذه الكاف بأنها حرف خطاب[4] ، وأنها ليست اسماً ، بدليل عدم حذف النون من قوله (فذانك)[5] .

وبعد هذا كله نخلص الى ان الصحيح في قوله (إنّ هذان) هو : أن هذه

---

(١) الجامع لاحكام القرآن ٢٨٦/١٣ .

(٢) المرتجل لابن الخشاب ٢٦٠ — ٢٦١ وهمع الهوامع ٤٦/٢ — ٤٧ .

(٣) الكتاب ١٠٤/٢ المقتضب للمبرد ٢٧٩/٤ . وأوضح المسالك ١٨٣/٢ وشرح التصريح على التوضيح ٣٤/٢ وشرح الأشموني على ألفيه ابن مالك ١٣٩/١ — ١٤٠

(٤) شرح المفصل ١٣٤/٣ وهمع الهوامع ٧٦/١ والمرتجل ٣٠٢ .

(٥) شرح المفصل ١٣٤/٣ ، والأصول في النحو لابن السراج ١٣١/٢ — ١٣٢ .

القراءة قد وافقت لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من القبائل العربية ، ممن يجعلون المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، على حد قول الشاعر :[1]

تزود منا بين أذناه ضربة

دعته الى هابي التراب عقيم

وعلى ضوء هذه اللغة التي تلزم المثنى الألف أستطيع أن أرجح أن[2] الأصل القديم للمثنى أن يأتي بالألف في كل الأحوال الاعرابية ، ثم توسعت العرب فيما بعد فاستعملت الياء للنصب والجر وخصت الألف بالرفع للتفريق بين المعاني الاعرابية التي تعرض للمثنى ، كما فرقت بين تلك المعاني حينما تعرض للمفرد ، ومما يعزز ذلك عندي أن كثيراً من هذه القبائل التي تلزم المثنى الألف قبائل يمنية ، ومما لا شك فيه أن عربية القبائل اليمنية أقدم من عربية القبائل الشمالية وربما يكون شيوع هذه اللغة في بعض القبائل العربية الشمالية قد جاء نتيجة تأثر هذه القبائل بلغات أهل اليمن [3] الذين كثيراً ما اتجهوا صوب الشمال واستقروا بين قبائله .

ومما يقوي قولي أن الأصل في المثنى أن يكون بالألف وأن الياء قد استحدثت فيما بعد أننا نرى الألف قد جاءت علماً للتثنية في أسماء كثيرة لا يعدُّها النحاة ضمن الأسماء المثناة ، كما هو الحال في الضمائر نحو : (هما) و (أنتما) و (كما) ، في نحو قولنا : (هذا كتابكما)، كما جاء الألف مع الأفعال دالاً على التثنية في مثل قولنا : (فعلا) و (يفعلان) و (افعلا) و (فعلتما) [4] .

والنحاة قد فرقوا بين ألف التثنية الذي يلحق الأسماء المثناة وألف التثنية الذي يلحق الأفعال المسندة الى المثنى المضمر ، فقرروا بأن ألف التثنية في الأسماء حرف ، لأنه علامة تلحقها لتدل على أن الاسم قد صيغ ليدل على الاثنين أو

(١) البيت لهوبر الحارثي ، لسان العرب (صرع) .
(٢) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة للدكتور هاشم الطعان ٢٠٧ — ٢٠٨ .
(٣) دراسة اللهجات العربية القديمة ١٥ والأدب لجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة ٢٢١
(٤) المقتضب ١٨٦/٣ همع الهوامع ٥٧/١ — ٥٨ .

الاثنتين ، فهذه الألف لا تدل على الاسم ، وانما هي علامة تثنية واعراب ، [1] والدليل على أنه علامة اعراب تغيّره بتغيّر اعراب الاسم ، اذ يحل محله الياء في غير الرفع . أما الألف الذي يلحق الأفعال فهو اسم ؛ لأنه يدل على ان الفعل قد اسند الى المثنى المضمر ، فهو اذاً قد حلّ محل المسند اليه ، ولا يكون المسند اليه الا اسماً ، فضلاً عن أن هذه الألف كناية عن مخاطب أو غائب [1] ، وكل منهما لا يكون الا اسماً . وهناك حالة واحدة عدّ فيها النحاة ألف التثنية مع الأفعال حرفاً ، وذلك اذا كان الكلام قد جاء على لغة (أكلوني البراغيث) ، نحو قولهم : (سافرا الضيفان) ؛ لأن هذه الألف قد جيء بها علامة تدل على عدد الفاعل الظاهر الذي أسند اليه الفعل ، فحكمها حكم تاء التأنيث التي تلحق الفعل المسند الى فاعل مؤنث ، نحو : (جاءت فاطمة) [2] .

والأصل في الاسم اذا ثني أنه يبقى على صورته في المفرد من غير تغيير ، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث ، فان كان في المؤنث علامة تأنيث فانها تثبت ولا تحذف بخلاف جمع المؤنث السالم ، فنقول في تثنية (قائمة) : (قائمتان) فنثبت التاء لأنها علم التأنيث ، فلو حذفت لالتبس بتثنية المذكر ، وليس كذلك في المفرد[4] ، ولو أبقينا التاء الأولى لقلنا (قائمتات) وعندئذ يلحق الاسم علامتا تأنيث [5] ويكون فيه ثقل والعرب تفر من ذلك كله .

وهناك اسمان مؤنثان حذفت منهما التاء عند التثنية خلافاً للقياس ، وهذان الاسمان هما : (خصية وألية) ، فقالوا في تثنيتهما (خصيان وأليان) . وهناك من

(١) الأصول في النحو ٢٨٩/٢ — ٢٩٠ وشرح المقدمة المحسبة ١٢٨/١ .

(٢) المقتضب ٢٦٢/١ ، و ٢٦٣ وهمع الهوامع ٥٧/١ .

(٣) سيبويه ٢٣٦/١ ، وأوضح المسالك ٢٥١/١ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١ ودراسة اللهجات العربية القديمةللدكتور داود سلوم /٣١ . .

(٤) شرح المفصل ١٤٣/٤ وشرح المقدمة المحسبة ١١١/١ .

(٥) المقتضب ٦/١ و ٧/٤ وشرح المقدمة المحسبة ١١٠/١ .

العرب من يجري هذين اللفظين على الأصل في التثنية فيبقي التاء فيقول : (ألبتان) و (خصيتان) [1]

وقد تطرأ على صورة المفرد تغييرات عند تثنيته، وهذه التغييرات قياسية ، وتنحصر هذه التغييرات القياسية في الاسماء المقصورة والممدودة ، فاذا كان الاسم المفرد مقصوراً فعند التثنية ينظر اليه من جهتين ، الأولى عدد أحرفه والثانية أصل ألفه المقصورة ، فاذا كان عدد أحرفه اكثر من ثلاثة أحرف قلبت ألفه في التثنية سواء أكان أصلها (واواً) نحو (مصطفى) أم كان أصلها ياءً نحو (مرمى) أم كان الألف للتأنيث نحو : (حبلى) ، فنقول في ذلك كله (مصطفيان ، ومرميان ، وحبليان) . أما اذا كان المفرد ثلاثياً نحو (رحى وقفا) فينظر الى أصل ألفه ، فان كان واواً قلب واواً ، وإن كان ياءً قلب ياءً نحو ((رحى — رحيان) و (قفا — قفوان) [2] .

واذا كان المفرد اسماً ممدوداً فعند التثنية ينظر الى الهمزة أهي أصلية أم مزيدة أم منقلبة عن أصل أم جيء بها للالحاق . فان كانت أصلية فالقياس أن تبقى همزة ثم تلحقها علامة التثنية نحو : (وضاء — وضاءان) و (قراء — قراءان) . واذا كانت الهمزة منقلبة عن واو أو ياء فعند التثنية يجوز فيهما وجهان ، أولهما : أن تبقى الهمزة على حالها من غير تغيير ، وثانيهما : أن تقلب الهمزة واواً ، والأول هو الأصل ، فنقول في (كساء ورداء) (كساءان وكساوان ، ورداء ان ورداوان). أمااذا كانت الهمزة مزيدة للتأنيث نحو : (حمراء وصحراء) ففي التثنية تقلب واواً فنقول : (حمراوان وصحراوان) . أما إذا كانت الهمزة للالحاق ففي تثنيتها وجهان : اقرار الهمزة ، أو ابدالها واواً والأجود اقرارها ، فنقول في (علباء) : (علباءان أو علباوان)[3] .

---

(١) المقرب ٢/٤٥ ، وشرح المفصل ٤/١٤٣ .
(٢) أوضح المسالك ٣/٢٤٦ ، وشرح المفصل ٤/١٤٨ – ١٤٩ ، المقرب ٢/٤٥ .
(٣) شرح المقدمة المحسبة ١/١٣٢ – ١٣٣ ، وأوضح المسالك ٣/٢٤٨ .

وهناك لفظة جاءت مثناة على خلاف قياس كلام العرب ، وهذه اللفظة هي قولهم (مذروان) ، وكان القياس أن يقولوا : (مذريان) ، لأنها على قياس تثنية المقصور الزائد على ثلاثة أحرف نحو : (ملهى وأعشى) [١] . ويبدو أن العرب قد صاغت هذه اللفظة صياغة مرتجلة فوضعتها للدلالة على التثنية من غير نظر الى المفرد ، اذ انها لم تستعمل مفردها في كلامها [٢] ، بل وضعت هذه اللفظة دالة على التثنية كما وضعت مثل : الشقاوة والأداوة على التأنيث من غير تقدير دخول التاء على المذكر ، اذ ليس لها مذكر ، كما جرى القياس فيما أنث بالتاء ، نحو : قائمة ونائمة ، مما ورد له مذكر من لفظه ثم ادخلت عليه التاء لغرض التأنيث [٣] .

والعرب قد تستغني عن تثنية بعض الأسماء بتثنية ما يشابهها في المعنى أو باستعمال لفظة ارتجلت للتثنية استغناءً بها عن تثنية اسم آخر ، فمثلاً العرب لم تثن (أجمع) ولا (جمعاء) فقد استغنوا عن ذلك باستعمال (كلا) و (كلتا) للدلالة على ما تدل عليه تثنية هذين الاسمين [٤] ، فيقولون مثلاً : جاء الجيش أجمع ، وجاءت القبيلة جمعاء ، فاذا ثنوا المؤكد في مثل هذا الكلام قالوا : جاء الجيشان كلاهما ، وجاءت القبيلتان كلتاهما ، ولم يسمع عنهم مثل : (جاء الجيشان أجمعان) ولا (جاءت القبيلتان جمعاوان) . وقد أجاز ذلك الكوفيون [٥] قياساً على تثنية الأسماء المفردة في غير هذا الباب والبصريون يمتنعون من ذلك التزاماً منهم بالسماع [٦] . وفي هذا دليل على ان الكوفيين قد لا يقفون عند المسموع بل يتجاوزونه فيحملون الكلام على القياس .

(١) شرح المفصل ١٤٩/٤ ، وهمع الهوامع ٤٤/١

(٢) فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي ٥٧٦ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١٢٦ .

(٣) التسهيل ١٧ وشرح المفصل ١٤٩/٤ .

(٤) الأشباه والنظائر في النحو ٥٢/١ .

(٥) التسهيل ١٦٥ ، وأوضح المسالك ٢٢/٣ .

(٦) الأشباه والنظائر في النحو ٥٢/١ . والتصريح ١٢٤/٢ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٨/٣ .

واستغنت العرب أيضاً بتثنية (سيّ) عن تثنية (سواء) ، اذ لم يرد عنهم (سواءان) ، بل ورد (سيّان) في تثنية (سواء) و (سيّ) [1] ، فقالوا : (الأمران سيّان) ، ولم يقولوا : (الأمران سواءان) .

وقد يستغنون بتثنية المؤنث عن تثنية المذكر خلافاً لما عهد عنهم في تغليب المذكر على المؤنث في كثير من كلامهم [2] . فمثلاً (ضبع) مؤنث ، ومذكره (ضبعان) فاذا أرادوا أن يثنوا هذين الاسمين قالوا : (ضبعانِ) سواء أكان المفرد مذكراً أم مؤنثاً [3] ، وجعلوا الفرق بين (ضبعان) مذكر (ضبع) و (ضبعان) المثنى في الاعراب وحركة النون ، ففي المفرد تتلزم الألف في جميع الاحوال الاعرابية وتكون النون حرف الاعراب ، وفي التثنية تكون النون مكسورة ويجري على الاسم ما يجري على غيره من الأسماء المثناة فيعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً فنقول : (أقبل ضبعانِ) و (رأيت ضبعين) و (مررت بضبعين) سواء أكان المفرد مذكراً أم مؤنثاً . واعتقد أن العرب قد استغنت بتثنية المؤنث هنا عن تثنية المذكر لئلا يطول الكلام فيما لو قالوا : ضبعانان ، فيكون ثقيلاً والعرب تفرّ دائماً من الثقل في كلامها ، فاختاروا تثنية (ضبع) المؤنث لخفته على تثنية المذكر (ضبعان) .

وقد استغنت العرب في باب الأعداد عن تثنيتها بذكر ألفاظ أخرى ، فقالوا : في تثنية الواحد : (اثنان) ، ولم يقولوا : (واحدان) واستغنواعن تثنية الاثنين والاثنتين ، فقالوا ؛ : (أربعة وأربع) واستغنوا عن تثنية الثلاثة والثلاث فقالوا : (ست وستة) واستغنوا عن تثنية عشرة فقالوا : (عشرون) ولم يقولوا :

---

(١) أوضح المسالك ٢٢/٣ ، الأشباه والنظائر في النحو ٥٠/١ .

(٢) المذكر والمؤنث ٦٧٦ وانظر شرح الكافية للرضي الاستربادي ١٧٢/٢ .

(٣) الكامل للمبرد ٢٨٠/١ والأشباه والنظائر في النحو ٥٠/١ والمقرب ٤٣٢ .

(عشرتان) [1] . ولم ترد عنهم تثنية في باب العدد الا تثنية (مائة) و (ألف) [2] .

واذا ثنت العرب العلم سلبت منه التعريف[3] ؛ لأن التثنية فيها تعدد وشيوع ، والأصل في العلم أن يكون خاصاً بفرد[4] ، ولهذا كان معرفة ، فاذا تعدد فقد هذه الخاصية ، قال سيبويه : « فان قلت هذان زيدان منطلقان وهذان عمران منطلقان ، لم يكن هذا الكلام الا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمر ، وليس واحد منها أولى به من الآخر[5] . فاذا أردنا الابقاء على تعريفه بعد تثنيته الحقناه ما نلحق الأسماء النكرات من أداة ليتعرف ، وهذه الأداة هي (أل) [6] ، على الأصل في تعريف الأسماء النكرات . فاذا ثنينا مثل : (محمد) وقلنا (محمدان) فالمثنى هنا نكرة ، فاذا أردنا تعريفه قلنا : (المحمدان) ، الا اذا كان العلم مركباً اضافياً فلا يحتاج صدره الى اداة تعريف ، لأن تعريفه بالاضافة ، فهو يكتسب التعريف من المضاف اليه ، والمضاف اليه باق على تعريفه[7] ، فنقول تثنية مثل (عبدالله) : (عبدا الله) . وهناك سبب آخر يمنع دخول (أل) على المضاف في مثل هذه الاعلام المركبة وهو أن العلم هنا مضاف واضافته محضة وفي الاضافة المحضة لا تدخل (أل) على المضاف البتة [8] .

واذا سمي العلم بالمثنى جاز في اعرابه ثلاثة أوجه ، أولها أن تبقي المثنى على حاله قبل التسمية ، فتعربه بعد النقل الى العلمية اعراب المثنى قبل هذا النقل ، فترفعه بالألف وتنصبه وتجره بالياء ، نحو (البحرين) البلد المعروف ، فأصله

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٥١/١ .
(٢) التسهيل ١١٩ ، وانظر المقرب ٤٢/٢ .
(٣) المقتضب ٣١٠/٢ ، والتسهيل ٣١ .
(٤) المقرب ٢٢٢/١ ، المرتجل ٢٨٧ .
(٥) الكتاب ٢٦٨/١ .
(٦) للكتاب ٢٦٨/١ ، المقتضب ٣١٠/٢ ، والتسهيل ٣١ .
(٧) المقتضب ٣١٠/٢ .
(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٦/٣ ، وهمع الهوامع ٤٨/٢ .

تثنية (بحر) ، ثم جعل علماً ، فالمختار فيه أن تقول : هذا البحرانِ ، ورأيت البحرين ، ومررت بالبحرين . قال سيبويه :«هذا باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع .... فاذا سميت رجلاً بـ (رجلين) فان أقيسه وأجوده أن تقول : هذا رجلان ، ورأيت رجلين ، ومررت برجلين »[1] ، واحتج المبرد لمذهب سيبويه هذا فقال : « اذا سميت رجلاً (رجلين) ، فان أحسن ذلك ان تحكي حاله التي كانت في التثنية ... وانما اخترت ذلك لأن القصد انما كان في التثنية[2] » .

والوجه الثاني : هو أن تلزم العلم المنقول من صيغة التثنية الألف وتجعل الاعراب على النون ، وعندئذ يعرب العلم اعراب الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فيكون اعرابه اعراب : (سلمان وعمران) علمين . فتقول فيمن اسمه (مسلمان) : هذا مسلمانُ قد جاء ، ورأيت مسلمانَ مقبلاً ، وسلمت على مسلمانَ جالساً[3] . وعلل المبرد هذا الوجه فقال : « وان شئت قلت في التثنية : (هذا مسلمان قد جاء) فتجعله بمنزلة زعفران ، وانما جاز ذلك لأن التثنية قد زالت عنه ، والألف والنون فيه زائدتان فصار بمنزلة قولك : غضبان ، وعطشان..»[4] وهذا الوجه ما زال مستعملاً الى حد الآن ، فقد شاع اسم (زيدان) في عصرنا هذا ، وهو منقول من تثنية (زيد) ، وعامة الناس يلزمونه الألف ويجرون الاعراب على النون ، فيقولون : جاء زيدان مسرعاً ، ورأيت زيدان جالساً ، ومررت بزيدان جالساً .

والوجه الثالث : ان تجعل العلم المسمى بالمثنى على صيغة التثنية في حالة الجر أو النصب ، فتلزمه الياء في كل حال ، وتجعل الاعراب على النون ، فيكون معرباً

(١) الكتاب ٢/١٧ – ١٨ والمقتضب ٤/٣٦ وشرح الكافية ٢/١٤٠ وهمع الهوامع ١/٥٠ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/٧٩ .
(٢) المقتضب ٤/٣٦
(٣) الكتاب ٢/١٨ ، المقتضب ٤/٣٦ .
(٤) المقتضب ٤/٣٦ .

اعراب المفرد المنصرف بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً ، وقد صنع هذا الوجه سيبويه ، واحتج لهذا المنع فقال : « فان قلت هلاّ تقول : هذا رَجُلين ، تدع الياء كما تركتها في مسلمين ، فانه انما منعهم من ذلك أن هذه [يعني صيغة رجلين] لا تشبه شيئاً من الأسماء في كلامهم ، ومسلمين مصروف كما كنت صارفاً سنيناً » .[1] وقد أجاز هذا الوجه غير سيبويه[2] ، وهو مستعمل في كلام الناس الى يومنا هذا ، فالبحرين البلد المعروف لا يجريه الناس الا على هذا الوجه ، وكذلك مثل (حسنين) علماً لمفرد جاء مستعملاً عند أهل عصرنا ملازماً الياء ومعرباً بالحركات على النون اعراب المفرد المنصرف ، ولعل الذي أساغ هذا الوجه من الاعراب أن هذا اللفظ قد صار دالاً على مفرد[3] ، فمعناه معنى المفرد وان كان لفظة لفظ المثنى ، فحمل اعرابه على معناه فأُعرِب إعراب المفرد ، والعرب قد تحمل الكلام على المعنى في كثير من الأحوال ، كما تحمل كلامها على اللفظ في أحوال أخرى[4] واذا جاء العلم منقولاً عن صيغة التثنية أو جمع المذكر السالم وأبقينا اعرابه بعد النقل الى العلمية على اعرابه قبل النقل ، وذلك باعرابه بالحروف كما تعرب أي مثنى أو جمع سلامة ففي هذه الحالة لا يجوز ان نثني العلم التثنية الصناعية المعهودة في تثنية أي اسم مفرد ، قال المبرد « واعلم ان من سمّى رجلاً بقولك : (رجلان أو مسلمون فأجراه مجرى التثنية والجمع لم يجز أن يثنيه ... فيقول : (هذان مسلمانان) ولا (رأيت مسلمينين) ؛ لأنه يثبت في الاسم رفعان ونصبان وخفضان[5] فاذا أردنا أن نثنيه فلنا في ذلك أسلوب آخر ، قال المبرد : « فاذا أردت تثنية قولك (مسلمان) اسم رجل فيمن حكى ... قلت : هذان ذوا مسلمين ، وما أشبهه مثل

---

(١) الكتاب ١/١٨ ، وانظر المقتضب ٤/٣٦ .

(٢) شرح الكافية ٢/١٤٠ ولسان العرب ، وتاج العروس ، والمصباح المنير (بحر) .

(٣) المصباح المنير (بحر) .

(٤) الأشباه والنظائر ١/١٨٩ .

(٥) المقتضب ٤/٣٨ ، الكتاب ٢/٩٥ .

أن تقول : كل واحد منهما يسمى مسلمين ، أو كل واحد منهما مسلمان ، حتى تدل عليه بهذا وما أشبهه » .[1]

أما اذا ألزمت المثنى الألف بعد نقله الى العلمية وجعلت الاعراب على النون جاز تثنية العلم على وفق تثنية اي مفرد لأنك تعامله في هذه الصورة معاملة مثل زعفران ، فنقول في تثنية مثل (مسلمان) علماً لمفرد ؛ (مسلمانان) في الرفع ، و (مسلمانين) في النصب والجر ، وذلك مثل قولك في تثنية (زعفران) (زعفرانان) في الرفع ، و (زعفرانين) في النصب والجر[2] . والذي أساغ ذلك أن العلم هنا مفرد من حيث المعنى[3] وان كان لفظه لفظ المثنى ، فعومل حملاً على معناه ، لا على لفظه ، فلحقته التثنية الصناعية التي تلحق أي مفرد منه بألف ونون زائدتين .

أما اذا كان العلم منقولاً من صيغة جمع المؤنث السالم فان تثنيته جائزة[4] لأنه لا يلحقه في هذه الحالة اعرابان بل يلحقه اعراب واحد ، قال سيبويه : « وأما مقبلات فيجوزفيها التثنية اذا صارت اسم رجل [يعني علَماً] لأنه لا يكون فيه رفعان ولا نصبان ولا جران ، فهي بمنزلة ما في آخره هاء في التثنية ... وذلك قولك في ... تمرات اسم رجل : تمراتان[5] .

أما اذا كان العلم مركباً تركيب مزج فتثنيته جائزة تجريها على عجزه ، فتقول في معد يكرب : (المعد يكربان) ، الا اذا كان العلم منتهياً بـ (ويه) ، فان أغلب النحاة يمنعون تثنية هذه الاعلام على وفق التثنية الصناعية ، واحتجوا لعدم جواز تثنيته أنه مبني وأن التثنية خاصة بالمعرب من الأسماء ، وعلى هذا يكون القياس

(١) المقتضب ٣٩/٤ ، الكتاب ٩٥/٢ .
(٢) المقتضب ٣٨/٤ .
(٣) المصباح المنير مادة (بحر) .
(٤) المقتضب ٣٩/٤ .
(٥) الكتاب ٩٥/٢ ، وانظر المقتضب /٣٩٣ .

عندهم في مثل سيبويه أن يقال : (ذوا سيبويه ، وذوي سيبويه)[1] ، الا أن المبرد قد أجاز تثنية مثل هذه الاعلام تثنية صناعية ، وعلى مذهبه نقول في (عمرويه) : (عمرويهان ، رفعاً ، وعمرويهين نصباً وجراً)[2] .

واذا كان العلم مركباً تركيب اضافة فان جميع النحاة أجازوا تثنيته ويجرونها على جزئه الأول المضاف فنقول في تثنية (عبد مناف) : (عبدا مناف وعبدي مناف)[3] ، إلا اذا كان كنية فعندئذ جاز فيه وجهان، أحدهما تثنية المضاف فقط وابقاء المضاف اليه على حاله كما فعلنا في غيره من المركب الاضافي ؛ فنقول في (أبو محمد) : (أبوا محمد) رفعاً ، و (أبوي محمد) نصباً وجراً . والوجه الثاني : هو أن نثني المضاف والمضاف اليه معاً، فنقول : (أبوا المحمدين ، وأبوي المحمدين)، والوجه الأول في هذا أولى[4] .

أما اذا كان العلم مركباً تركيباً اسنادياً فان النحاة مجمعون على عدم جواز تثنيته على قياس تثنية المفردات قال المبرد : « ... والفعل والفاعل وجميع الحكايات اذا كانت أسماء لا تثنيها ، لئلا تنتقض الحكاية وتزول دلالة المعاني[5] » .

فإذا أردنا ان نثني مثل (تأبط شراً) علماً نقول : (ذوا تأبط شراً) في الرفع ، و (ذوي تأبط شراً) في النصب والجر[6] .

وصيغة التثنية في العربية دقيقة لأنها تدل على العدد والنوع دلالة قطعية ، فمثلا لو ثنينا رجلاً او امرأة لقلنا : (رجلان وامرأتان) ، ونكون عندئذ قد جمعنا في هذه الصيغة الدلالة على النوع والدلالة على العدد دلالة قطعية . واذا ما استعرضنا صيغ

(١) شرح الكافية ١٨٦/٢ .
(٢) المقتضب ٣١/٤ وهمع الهوامع ٤٢/١ .
(٣) شرح الكافية ١٨٦/٢ .
(٤) شرح الكافية ١٨٦/٢ همع الهوامع ٤٢/١ .
(٥) المقتضب ٣٩/٤ وانظر شرح الكافية ١٨٦/٢ . وهمع الهوامع ٤٢/١ .
(٦) شرح الكافية ١٨٦/٢ ، همع الهوامع ٤٢/١ .

الجمع وانواعه المختلفة لا نرى فيها صيغة تدل على العدد دلالة قطعية ، ولهذا اذا أردنا ان نبين عدد الجمع ينبغي علينا ان نذكر العدد ثم نضيفه الى العدد والذي يدل على النوع فقط ، فنقول مثلاً : (ثلاثة رجال وثلاث نساء) ، وكان قياس هذا أن نقول في المثنى (اثنا رجل) و (اثنتا امرأة) ، ولكن صيغة التثنية أغنت العرب عن ذلك ، ومن هنا كانت صيغة التثنية أقرب الى صيغة الافراد ، فكما أننا لا نحتاج الى ذكر العدد في التثنية كذلك لا نحتاج الى ذكر العدد في الافراد ، فنقول مثلاً (رجل) فيدل هذا اللفظ على العدد والنوع دلالة قطعية ولا يلزمنا أن نقول (رجل واحد) لندل على العدد . وذلك لأن كلاً من المفرد والمثنى يدلان على ضرب واحد من العدد ، اما الجمع فلا يدل على ضرب واحد من العدد ، لأن كل ما زاد على الاثنين جمع فالثلاثة جمع والاربعة جمع والخمسة جمع ، فدلالة الجمع غير محصورة ولا موقوفة على عدة معينة[1] ، ولهذا اختلفت صيغه في الدلالة على الكثرة والقلة ولم تختلف صيغة المثنى في الدلالة على عدده ، لأن دلالته العددية منحصرة في الاثنين والاثنتين . ورب معترض يعترض فيقول : اذاً كيف قالت العرب : جاء رجلان اثنان ، كما قالوا في المفرد : جاء رجل واحد ؟ وقد جاء مثل ذلك في القرآن الكريم ، قال تعالى : (وآلهكم آله واحد)[2] وقال : (وقال الله لا تتخذوا آلهين اثنين انما هو آله واحد [3]) ، ألم يذكر العدد في هذه الأمثلة والمعدود مفرد أو مثنى ؟ ومما لا شك فيه أن ذكر العدد هنا ليس سببه كون المثنى والمفرد لا يدلان على عدة المعدود دلالة قطعية ، ولهذا كان ذكرهما ليس لازماً لبيان عدة المعدود لزوم ذكر عدد المجموع إذا أردنا ان نعلم عدته على وجه الدقة دلالة قطعية . فذكر العدد مع المعدود المفرد أو المثنى من باب التوكيد وترسيخ

(١) المقتضب ٢/١٥٥ ، المذكر والمؤنث ٢٥٥ ، والمخصص ١٧/٣٤ .

(٢) البقرة / ١٦٣ .

(٣) النحل / ٥١ .

المعنى في ذهن السامع ، ومن هنا أعرب العدد في مثل هذه الأمثلة صفة تفيد التوكيد [1] .

وقد جاء في الشعر اضافة الاثنين الى الجمع للدلالة على المثنى وهو قليل وليس قياس الكلام عليه في النثر[2] . ومنه قول الشاعر :

كأن خصييه من التدلدل
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل [3]

فقال الشاعر : ثنتا حنظل ، والقياس أن يقول : حنظلتان ، ولكن للشعر ضرورات وأساليب تسوغ فيه ولا تسوغ في النثر[4] .

وقد وجد النحاة نتيجة استقرائهم كلام العرب أن التثنية خاصية انفردت بها الأسماء[5] : ولهذا لم يثنَ الفعل ، وأما قولهم : (يلعبان ويكتبان) وأمثالهما من الأفعال التي دخلت عليها ألف الاثنين فان الألف هنا لا تشير الى تثنية الفعل بل تشير الى تثنية الفاعل قال ابن السراج :

« الفعل لا يثنى ولا يجمع ، وانما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل ، فاذا قلت : يقومان ، فالألف ضمير الفاعلين اللذين ذكرتهما[6] » . قال سيبويه « واعلم أن التثنية اذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب ، لأنك لم ترد ان تثني يفعل هذا البناء فتضم

(١) التبيان في اعراب القرآن ١٣٢/١ ، و ٧٩٨/٢ ، ومشكل اعراب القرآن ٢١٤/١ ، و ٤٢٠ .
(٢) المقتضب ١٥٦/٢ .
(٣) نسب سيبويه البيت الى بعض السعديين ، الكتاب (٢٠٢/٢) ، ونسبه البغدادي الى خطام المجاشعي خزانة الأدب (٣١٤/٣ - ٣١٧) .
(٤) الدرر اللوامع ٢٠٩/١ .
(٥) أوضح المسالك ٢٣/١ ، والمرتجل ١٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ١٨٩/١ - ١٩٠ والأشباه والنظائر في النحو ٤/٢ .
(٦) الاصول في النحو ٥١/١ وانظر الأشباه والنظائر في النحو ٢٦٨/١ .

اليه يفعلاً آخر ، ولكنك انما ألحقته هذا علامة للفاعلين [1] » .

وإن سبب امتناع الفعل من التثنية هو ان الفعل يدل بصيغته على القليل والكثير ، فهو ليس بحاجة الى علامة تلحقه ليدل على التثنية أو الجمع ، واذا ما أردنا أن ننص على عدد الفعل نفر الى صيغة المصدر الدال على المرة فنفرده أو نثنيه أو نجمعه بعد ان نأتي بالفعل على صيغته المعتادة فنقول مثلاً (ضرب الطفل الكرة ضربة ، أو ضربتين ، أو ضربات) .

ولما كان المصدر المؤكد لفعله مساوياً له في المعنى شاركه في الدلالة على القليل والكثير فلم تلحقه التثنية ولا الجمع [2] ، وهذا يفسر لنا سبب مجيء المصدر بصيغة المفرد وصفاً للمثنى أو الجمع في نحو قولهم : (هذان رجلان عدل) و (هؤلاء رجال عدل) [3] .

وقد ذهب بعض العلماء الى أن العرب قد تثني الفعل واستدلوا لهذا بقول امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل [4]

قالوا : إن الشاعر أراد : (قف ، قف) فلم يكرر الفعل مرتين بل ثناه ، فقال : (قفا) [5] . واعتقد أن هذا التفسير ليس بسديد، وأن الشاعر قد أراد خطاب الاثنين ، وذلك أن الرفقة في السفر أقل ما تكون ثلاثة نفر ، فجرى كلام الواحد على صاحبيه ،

(١) الكتاب ١/٥ .
(٢) التسهيل ٨٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/١١٣ .
(٣) أوضح المسالك ٣/٩ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/٦١ وشرح المفصل ٣/٥٠ .
(٤) شرح ديوان امرئ القيس للشنتمري ٦٠ .
(٥) شرح الأشعار الستة الجاهلية لأبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي ١/٦٩ ، الكشاف ٤/٨ والبيان والتبيين ٢/٣٨٦ .

ألا ترى أن الشعراء أكثر الناس قولاً : (ياصاحبيَّ) و (ياخليليَّ) [1] ، وقد كثر ذلك في شعرهم ، ومنه قول الشاعر :

خليلي أنى تأتياني تأتيا
أخاً غير ما يرضيكما لا يحاول [2]

وهناك تفسير آخر لمجيء الفعل في صيغة التثنية في مثل قول امرئ القيس (قفا نبك) ، وهو أن المخاطب قد يكون واحداً ، ولكن الشاعر وجه الخطاب على صورة التثنية للتعظيم والتهويل ، وقد كثر ذلك في كلامهم . قال الفراء : « العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان ، فيقولون للرجل : قوما عنا ، وسمعت بعضهم [يقول] : ويحك ، ارحلاها وازجراها ، وأنشدني بعضهم :

فقلت لصاحبي لا تحبسانا
بنزع أصوله واجتز شيحا [3] »

وقال ابن فارس : « تقول العرب : افعلا ذلك ويكون المخاطب واحداً [4] »

وقد جاءت آية في القرآن الكريم حملها بعض العلماء على ما حمل عليه بيت امرئ القيس في كون الفعل قد جاء فيها على صيغة التثنية ، وهي قوله تعالى : « ألقيا في جهنم كل كفار عنيد » [5] . فقد جاءت صيغة الفعل (ألقيا) وكأن الخطاب موجه لاثنين ، وهو في حقيقته عندهم موجه لواحد ، فكأنه أراد بقوله : ألق ألق ، قاصداً التوكيد ، ولكنه استغنى بتثنية الفاعل عن تثنية الفعل وتكراره [6] ،

(١) معاني القرآن ٣/٧٨ – ٧٩ وانظر الصاحبي ٢٦٣ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهلية لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ١٥ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/٣١ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/١١ .

(٣) معاني القرآن ٣/٧٨ .

(٤) الصاحبي لابن فارس ٣٦٣ .

(٥) سورة ق /٢٤ .

(٦) الكشاف ٤/٨ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ٢/٣٨٦ .

وذلك لشدة اتصال الفاعل بالفعل واتحادهما[١] ، وقد نسب الزمخشري هذا الرأي للمبرد[٢] . وذهب الفراء الى أن الخطاب في الآية موجه لواحد ولكن الفعل قد جاء على صيغة التثنية على عادة العرب في أنها قد تأمر الواحد والقوم بما تأمر به الاثنين[٣] . واعتقد أن الأولى بالآية أن تحمل على تثنية الفاعل من غير قصد تثنية الفعل وتكراره ، لأن الآية الكريمة مرتبطة بآية قبلها ، وهي قوله تعالى : (جاءت كل نفس معها سائق وشهيد[٤]) فالألف في (ألقيا) يعود الى هذين الملكين الكريمين المذكورين في الآية[٥] ، فقوله (ألقيا) ليس من باب ارادة تكرار الفعل ، ونزلت تثنية الفاعل منزلة تثنية الفعل ، كما نسب للمبرد ، ولا من باب مخاطبة الواحد بما يخاطب به الاثنان كما يقول الفراء .

والتثنية تعيد الأشياء الى أصولها[٦] ، فمثلاً الاسم النكرة المنقوص يحذف من مفرده الياء في حالتي الرفع والجر ، فنقول : (جاء قاضٍ ، وسلمت على قاضٍ) أما في التثنية فيجب ان نعيد الياء المحذوفة[٧] ثم نأتي بعلامة التثنية فنقول : (جاء قاضيان ، وسلمت على قاضيين) ، وسبب اعادة الياء هنا هو زوال علة حذفها في المفرد ، فهي إنما حذفت للتخلص من التقاء الساكنين ، والساكنان هما نون التنوين والياء المنقوصة الساكنة لخلوها من حركة الاعراب ، فاما ثني الاسم ذهب منه التنوين وحركت الياء على الأصل في تثنية الأسماء حيث يفتح الحرف السابق لألف التثنية ويائها .

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٢٨٥/١ .
(٢) الكشاف ٨/٤ .
(٣) معاني القرآن للفراء ٧٨/٣ ، وانظر التبيان في اعراب القرآن ١١٧٥/٢ — ١١٧٦ .
(٤) سورة ق /٢١ .
(٥) أنظر الأقوال المختلفة في توجيه الآية كلا من : مشكل اعراب القرآن ٦٨٤/٢ ، والتبيان في اعراب القرآن ١١٧٥/٢—١١٧٦ والبيان في غريب اعراب القرآن لابي البركات بن الأنباري ٣٨٦/٢ — ٣٨٧ .
(٦) الأشباه والنظائر في النحو ٩٣/١ .
(٧) التسهيل ١٢ ، التصريح على التوضيح ٦٦/١ .

واذا كان الاسم المفرد قد حذفت لامه ففي التثنية يجب ان تعاد لامه المحذوفة[1] مالم تكن العرب قد عوضت عن الحرف المحذوف بحرف آخر في موضع اللام ، فمثلاً : (أب وأخ وهن وحم) ينبغي أن نعيد اليها اللام عند التثنية فنقول : (أبوانِ ، وأخوانِ ، وحموان وهنوان) . أما اذا كانت العرب قد عوضت عن اللام المحذوفة بالحاق الاسم (تاء العوض) في آخره ، كما في (سنة وعضة[2] وشفة) فلا تعيد العرب هذه الأسماء الى أصولها اكتفاءً منها بتعويض التاء في آخر الاسم ، فيقولون : (سنتان وشفتان وعضتان) .

ربما سلكت العرب في بعض الأسماء عند التثنية مسلكين فأجازت فيها وجهين ، أحدهما : أن تبقي والمحذوف على حذفه ولا تعيد اليه أصله المحذوف وان لم تكن قد عوضت عنه بحرف آخر ، والثاني : أن تعيد اليه أصله المحذوف ، فمثلاً : (دم ويد) ، قالوا في التثنية : (دمان ويدان) فلم يرجعوا الأصل المحذوف وأجروا التثنية على لفظ المفرد من غير نظر الى أصله . وأجازوا فيها أيضاً : (دموان ويديان) بارجاع الأصل المحذوف ، والوجه الثاني أقلُّ من الأول . وفي تثنية (أب وأخ وذات) ، قالوا : (أبوان وأخوان وذواتا) فأرجعوا الأصل المحذوف وهو الكثير فيها ، وربما قالوا : (أبان وأخان وذاتا) فأجروا التثنية على اللفظ من غير اعادة الأصل المحذوف [3] .

ومما يقوي قولنا : إن التثنية تعيد الأشياء الى أصلها أننا نجد العرب عند تثنية الاسم المقصور الثلاثي ترد الألف الى أصلها ، فان كان أصلها واواً قلبت في

(١) التسهيل ١٩ ، الأشباه والنظائر في النحو ١/٩٣ .

(٢) عضة : العضة ، بكسر العين ، القطعة من الشيء . المصباح المنير ٤١٥ .

(٣) التسهيل ١٩ ، وشرح الكافية ٢/١٧٥ .

التثنية واواً ، وان كان أصلها ياءً قلبت في التثنية ياءً ، نحو : (قفا : قفوان) ورحى : رحيان)[1].

ومما يلفت النظر في هذا الباب أن الاعداد المركبة كلها مبنية عدا صيغتي إثني عشر (اثنتي عشرة) ، فان جزءها الأول يعرب اعراب المثنى [2] ، ولم تلتزم فيهما العرب ما التزمته في باب الاعداد المركبة ، وما سبب ذلك الا لأن صدرها قد جاء على صورة التثنية وصيغة التثنية معربة على الأصل في الأسماء ، فلم يؤثر فيها التركيب فيجلب لها البناء كما جلبه لسائر الأعداد المركبة[3]، وهذا مما يقوي قولنا : ان التثنية تعيد الأشياء إلى أصولها .

ونستطيع أن نفسر على ضوء هذه القاعدة اعراب قسم من الأسماء المثناة التي تكون مفرداتها مبنية مثل صيغة التثنية في الأسماء الموصولة وأسماء الاشارة ، وذلك أن التثنية قد اعادتها الى اصلها فأعربت [4] ، ومما يقوي هذا أن هذه الأسماء عدا صيغة التثنية مبنية لعلة مشابهتها الحرف [5] ، فلما دخلتها التثنية أزالت شبهها بالحرف لأن التثنية من خصائص الأسماء[6]، وليس للحرف نصيب فيها ، فلما زال شبهها بالحرف عادت إلى أصلها ، والأصل في الأسماء الاعراب [7] . ومن هنا جاءت هذه الصيغة في الأسماء الموصولة وأسماء الاشارة معربة مثل سائر الأسماء المثناة ، قال الزجاج : « فان قال قائل : فما بالك تقول : أتاني اللذان في الدار ، ورأيت اللذين في الدار ، فتعرب في التثنية كل ما لا يعرب نحو :

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٩٣/١ وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٣/٢ .
(٢) أوضح المسالك ٢٢١/٣ والأشباه والنظائر في النحو ٩٣/١ .
(٣) المقتضب ١٦٢/٢ ، والأشباه والنظائر في النحو ٩٥/١ .
(٤) أوضح المسالك ٢٣/١ والأشباه والنظائر ٩٣/١ .
(٥) المرتجل ٣٥ – ٣٦ ، والمقرب ٢٨٩/١ ، والتسهيل ٧ ، و ٤١ .
(٦) أوضح المسالك لابن هشام ٢٣/١ – ٢٤ ، والأشباه والنظائر ٩٣/١ .
(٧) المرتجل ٣٥ ، وهمع الهوامع ١٥/١ .

(هذان وهذين) وأنت لا تعرب هذا ولا هؤلاء . فالجواب في ذلك أن جميع ما لا يعرب في الواحد مشبه بالحرف الذي جاء لمعنى ، فاذا ثنيته فقد بطل شبه الحرف الذي جاء لمعنى ، لأن حروف المعاني لا تثنى (١)

ولابد لنا من أن نقف هنا على تثنية أسماء الاشارة والأسماء الموصولة حيث جرت تثنيتها على طريقة تختلف عن تثنية سائر المفردات فمثلاً لفظ الاشارة (هذا)مركب من حرف التنبيه (ها) واسم الاشارة (ذا) ، والتثنية تجري على الأخير ذا) ، وكان حق الألف أن تقلب ياء أو واواً ، كما تقلب ألف أيّ اسم مقصور ، ولكن العرب قالت (هذان) ، فحذفت الألف ، وعلة الحذف واضحة وهي أن الألف لم تقلب الى (ياء) أو (واو) بل بقيت ألفاً ، فالتقت مع ألف التثنية فحذفت الألف الأولى للتخلص من التقاء الساكنين ، وكذلك في حالتي النصب والجر ، فان ألف اسم الاشارة تلتقي بياء النصب أو الجر ، وكل منهما ساكن وعندئذ يجب ان يحذف أحدهما ، فتمّ حذف ألف الاشارة ، فقلنا : (رأيت هذين الرجلين ، وسلمت على هذين الرجلين) ، وحذفت ألف الاشارة ولم تحذف علامة الاعراب لأن هذه العلامة دخلت لمعنى جديد لا يتضح الا بذكرها ، وهذا المعنى هو التثنية ، فدخولها اذاً على اسم الاشارة يضفي عليه معنى جديداً طرأ عليه ، والعرب عادة تجعل الحكم والغلبة للطارئ ولهذا حذفت ألف اسم الاشارة ، ولم تحذف علامة الاعراب (٢) .

وأما الاسمان الموصولان (الذي والتي) فقد جرت تثنيتهما أيضاً على طريقة تختلف عن طريقة تثنية ما يماثلهما من المفردات ، حيث حذفت العرب منهما الياء عند التثنية ، فقالت : (اللذان واللتان) ، وكان القياس أن يقال : (اللذيان

(١) معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/٣٤ — ٣٥ .

(٢) الخصائص ٣/٦٥ وشرح المفصل ٣/١٢٧. وشرح الكافية ٢/٣١ ، والأشباه والنظائر في النحو ١/٢٣٠ .

واللتيان) ، كما قيل في تثنية الاسماء المنقوصة مثل (القاضي) : (القاضيان) ، وأعتقد أن علة حذف الياء هنا أيضاً منحصرة في التخلص من التقاء الساكنين ، فالياء في هذين الاسمين ساكنة أصلاً ووضعاً ؛ لأن الاسم الموصول مبني والأصل في المبني ان يكون ساكناً [1] ، فلما التقت (ياء) الذي والتي الساكنة بعلامة اعراب المثنى حذفت هذه الياء كما حذفت ألف اسم الاشارة عندما دخلت عليه التثنية [2] .

وقد تعرض سيبويه لتثنية أسماء الاشارة والأسماء الموصولة وعلل عدم اجرائها على اسلوب تثنية سائر المفردات بأن العرب أرادت ان تفرق بين تثنية الأسماء المعربه والأسماء المبنية كما فرقت بينها في التصغير فقال : « ... وتلك الأسماء ذا وتا والذي والتي فاذا ثنيت(ذا) قلت : (ذان) ، وان ثنيت تا قلت تان ، وإن ثنيت الذي قلت اللذان ... وانما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة ، كما فرقوا بينهما وبين ما سواها في التحقير[3] » .

وهناك مسألة تتعلق في رسم صيغة المثنى في الأسماء الموصولة وهي أن العرب قد فرقت بين المثنى من جهة والمفرد والجمع من جهة أخرى ، فرسموا صيغة المثنى في الأسماء الموصولة بفك لام التعريف من لام الاسم الموصول فكتبوها بلامين (اللذان واللذين واللتان واللتين) ، ورسموا صيغة المفرد والجمع بدمج اللامين بلام واحدة مشددة ، فكتبوها هكذا (الّتي والّذي والّذين) ، . وقد فسر النحاة ذلك بأن العرب أرادت أن تفرق بين صورة الجمع وصورة المثنى في حالتي النصب والجر ، اذ لو لم يفكوا لام التعريف من لام الاسم الموصول في المثنى لتشابهت صورة الجمع والمثنى اذ سيكون كل منهما على هذه الصورة (الّذين) ،

---

(١) المقتضب ٢/٢ ، وشرح الكافية ٧٣/٢ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ١١٣/١ .

(٣) الكتاب ١٠٤/٢ ، وانظر الخصائص ٢٩٧/٢ .

فلما أرادوا أن يفرقوا بين المثنى والجمع فكّوا اللامين في المثنى وادغموهما في الجمع[1]، وحملوا الرفع على النصب والجر لطرد الباب .

وصيغة التثنية صيغة مستحدثة في اللغة العربية فهي ليست بقدم صيغة المفرد أو الجمع ، وان هذه الصيغة خاصية اتسمت بها العربية ، وقد تنبه الى هاتين النظرتين الامام الجويني فقد نقل عنه السيوطيّ أنه قال : « الظاهر أن التثنية وضع لفظها بعد الجمع لمسيس الحاجة اليها ، ولهذا لم يوجد في سائر اللغات تثنية ، والجمع موجود في كل لغة[2] » .

ومما يعزز قول الجويني ويؤيده أننا نجد كثيراً من اللغات الحية المعروفة قد خلت من صيغة التثنية ، وهذا ظاهر في عامة اللغات الاوربية وكثير من اللغات السامية ، الا ان اللغة العبرية فيها بقايا من صور التثنية يعبر بها عن أحوال خاصة مثل :

١- أعضاء الجسم المزدوجة (العينان ، الأذنان ، اليدان ، الرجلان) .

٢- بعض الاعداد (اثنان ، اثنتان ، ألفان مائتان) .

٣- بعض الأدوات الصناعية المزدوجة مثل : (رحيان ، ملقطان ، مقصان) .

٤- أسماء الزمن مثل (يوم : يومان ، اسبوع : اسبوعان ، سنة : سنتان) .

وفيما سوى ذلك فان الطريقة العامة في تثنية الاسماء في العبرية هي أن يؤتى بلفظ (أثنا) قبل الاسم المذكر و (اثنتا) قبل الاسم المؤنث ثم يلي ذلك الاسم مجموعاً[3] .

ووردت في العربية صيغتان اشتركتا في الدلالة على التثنية والجمع وهاتان الصيغتان هما الضمير (نحن) الخاص بحالة الرفع ، والضمير (نا) الذي يعبر به عن حالات الرفع والنصب والجر . وهاتان الصيغتان يعبر بهما عن المتكلم المشارك سواء أشاركه واحد أم أكثر ، والذي يبرر استعمال هاتين الصيغتين في التثنية والجمع

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٦٠ ، وهمع الهوامع ٢/٢٤٠ .
(٢) المزهر ١/٤٦ .
(٣) دروس اللغة العبرية لربحي كمال ٩٨ - ٩٩ .

كما يقول الخليل هو : أن التثنية جمع[1] واعتقد أن بقاء هاتين الصيغتين في العربية للتعبير عن المثنى والجمع ، فيه اشارة الى أن اصل الوضع في العربية هو : أن يشترك المثنى والجمع بصيغة واحدة وقد تنبه الامام الجويني الى هذا الاصل فقال : « أقل الجمع اثنان ، كأن الواضع قال : الشيءُ أما واحد واما كثير ، لا غير ، فجعل الاثنين في حد الكثرة[2] » .

واعتقد أن استعمال التثنية في العربية دليل على دقة هذه اللغة في التعبير عن حقائق الأشياء ، حيث جعلت لفظ المثنى حداً فاصلاً بين المفرد والجمع ، فهو ليس جمعاً ؛ لأنه ليس بكثير ، ولا مفرداً ؛ لأنه ليس بواحد ، بل تكرار للواحد وتضعيف له وتثنية ، وهو يشابه المفرد في الدلالة الدقيقة على العدد ، فالمفرد يدل على واحد أو واحدة ، والمثنى يدل على الاثنين أو الاثنتين ، أما الجمع فدلالته مشتركة ، اذ يدل على الثلاثة فما فوقها [3] .

والتعبير بالمثنى عن رتبة الاثنين أو الاثنتين محمول على الحقيقة لا على المجاز ، أما التعبير عن رتبة الاثنين أو الاثنتين بالجمع فهو ليس من باب الحقيقة [4] ، لأن معنى الجمع قد استقر في اللغة العربية واصبح يدل على أكثر من الاثنين ، فاذا ما عبرنا عن الاثنين بالجمع لا يكون تعبيرنا منطبقاً على حقيقة دلالة اللفظ اللغوية ، وانما تكون دلالته مجازية ، استعرنا فيها لفظ الجمع للدلال على الاثنين فقول الخليل إن التثنية جمع[5] محمول على المجاز ، لا على الحقيقة ، وكذلك قول الجويني : (أقل الجمع اثنان) [6] . واعتقد ان الذي دعا الخليل والجويني الى

(١) الكتاب ٢/٢٠١ المقتضب ٢/١٥٦ .
(٢) المزهر ١/٤٦ .
(٣) الصاحبي ٣٠٧ – ٣٠٨ ، والايضاح في علل النحو ١٢١ .
(٤) الصاحبي ٣٠٧ .
(٥) الكتاب ٢/٢٠١ .
(٦) المزهر ١/٤٦ .

قول ذلك هو ان التثنية ضم مفرد الى مفرد ، وكذلك الجمع هو ضم مفرد إلى اكثر منه [١] ، فكل من التثنية والجمع زيادة عددية على المفرد ، ولا يكون الشيء مجموعاً الا اذا زيد على مفرده ما يماثله وأول هذه الزيادة ان يكون الشي مثنى ثم يكون جمعاً ، ومن هنا قيل : التثنية أول الجمع [٢] .

ولما كان كل من المثنى والجمع عبارة عن ضم مفرد الى مثله [٣] قال النحاة : ان أصل التثنية والجمع عطف ثم اختصر الكلام ، فعبر عن العطف بالجمع والمثنى ، فمثلاً قولنا : (رجلان) أصله : رجل ورجل ، ثم اختصر الكلام [٤] ، فقيل : رجلان . واصل (رجال) : رجل ورجل ورجل ، ثم استعيض عن ذلك بصيغة الجمع اختصار أو ايجازاً [٥].

ومما تجدر الاشارة اليه أن العرب قد جمعت الجمع فقالوا مثلاً : (يد و أيد) ثم جمعوا لفظة (أيدٍ) فقالوا : (أيادٍ) ، وقالوا : بيت وبيوت ، ثم جمعوا (بيوت) فقالوا : (بيوتات) ، ولكنهم لم يثنوا المثنى [٦] ، ولعل سبب هذا هو ان (المثنى) يدل على (الاثنين أو الاثنتين) دلالة قاطعة ، فاذا أرادوا تثنية (المثنى) استعاضوا عنه بذكر عدد يدل على ذلك دلالة قاطعة ، وهذا العدد هو (أربعة) فاذا ثنوا مثل (رجلين) ، قالوا : (أربعة رجال) . أما الجمع فليس له دلالة محددة فهو يدل على ثلاثة فأكثر ، ولهذا اختلفت صيغه فجاءت منه صيغ تدل على القلة مثل (أفعل وأفعال) وصيغ تدل على الكثرة مثل (فعول وفعال) واذا ما

---

(١) المقرب ٢/٤٠ و ٤٧ .

(٢) الايضاح في علل النحو ١٢٤ ، و ١٣٧ والمرتجل ٦٢ .

(٣) الايضاح في علل النحو ١٢١ .

(٤) الايضاح في علل النحو ١٢١ .

(٥) الاشباه والنظائر في النحو ٢٨/١ .

(٦) المقرب لابن عصفور ٤٣ ، وهمع الهوامع ٤٢ .

أرادوا جعل الجمع يدل على كثرة وافرة جاؤوا بصيغة (جمع الجمع) فقالوا مثلاً : أجمال ، وهو جمع للجمع (جمال) .

والأصل في العربية ان يثنى كل اسم ، الا ان العرب قد امتنعت من تثنية أسماء كثيرة مثل : (كل وبعض) [1] ، فلم يقولوا : (كلاّن ولا بعضان) لفقدان الغرض من التثنية ، وهو التضعيف ، ولعدم جواز قولنا (كل وكل) و (بعض وبعض) ، اذ الأصل في كل اسم يثنى ان يجوز عطفه على مثله ، فمثلاً قولنا : (جاء رجلان) أصلها : (جاء رجل ورجل) . كذلك امتنعت العرب من تثنية الأسماء المختصة بالنفي مثل : (أحد وعريب) [2] ، لأن هذه الألفاظ تدل على التعميم والتثنية تدل على التحديد، التقليل ، وهاتان الدلالتان متناقضتان فلا يصح ان تجتمعا في لفظ واحد . وامتنعت العرب ايضاً عن تثنية الأسماء الموغلة في البناء[3] مثل أسماء الشرط والاستفهام والضمائر ، لأن التثنية من خصائص الأسماء المعربة [4] ولهذا اذا ثني المبني أعرب كما في أسماء الاشارة والأسماء الموصولة ، ورب قائل يقول : ألم تقل العرب : (هما) و (أنتما) ، وكل منهما يدل على ما يدل عليه المثنى ، وهما ضميران مبنيان ؟ أليس كل منهما مثنى ؟ هذا الاعتراض صحيح لو أن دلالة هذين الاسمين على الاثنين أو الاثنتين قد جاءت بالاسلوب القياسي للتثنية في العربية ، وهذا الاسلوب هو أن يكون الاسم مفرداً ثم يضاف له الألف والنون أو الياء والنون ، وهذا الأمر لم يجر في تثنية هاتين اللفظتين فمفرد (هما) : (هو أو هي) ، ومفرد (انتما) : (أنتَ أو أنتِ) بفتح التاء أو كسرها ، فهذان الاسمان اذاً لا تنطبق عليهما

(١) المقرب ٤٣ وهمع الهوامع ٤٣ .
(٢) المقرب ٤٢/٢ ، ومعنى عريب : أحد ، يقولون : ما بها عريب ، أي ما بها أحد . الصحاح (عرب) .
(٣) المقرب ٤٢/٢ .
(٤) الاشباه والنظائر في النحو ٤/٢ .

مقاييس المثنى في العربية ، ومن هنا حكم عليهما بأنهما ليسا مثنيين ، وانما هما لفظان ارتجلا للكناية عن المخاطب المثنى أو الغائب المثنى .

وامتنعت العرب أيضاً من تثنية الاسماء المفردة في الوجود[1] مثل : (الشمس) ، لعدم وجود ما يماثلها في الكون ، ولا يصح عطف مثلها عليها ، فلا يجوز ان نقول : (هاتان شمس وشمس) ، على الحقيقة ؛ لأنه ليس في الوجود الا شمس واحدة ، والتثنية انما تكون في الاشياء المتعددة مثل : رجل ، وامرأة ، وشجرة ، أما قولهم : (قمران) فهم لا يعنون (قمر وقمر) ، وانما يعنون (القمر والشمس)[2] ، فلما أرادوا أن يضموا هذين الجرمين الى بعضهما ويعبروا عنهما بلفظ واحد قالوا : (قمران) ، وهو من باب تغليب المذكر على المؤنث ؛ لأن[3] (القمر) عندهم مذكر و (الشمس) مؤنث .

وقد امتنعت العرب أيضاً عن تثنية الجمع ؛ وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، والتثنية تدل على القلة ، وهما معنيان متدافعان[4] ، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة ، فضلاً عن أن التثنية تدل على عدد محدد ، وزلالتها العددية قاطعة ، ولهذا جرت على المفرد ولم تجر على الجمع ؛ لان الجمع لا يدل على العدد دلالة قاطعة ، فاذا ما ثني لم يتحقق الغرض من التثنية .

وعلى الرغم من أن الأصل في العربية أن لا يثنى الجمع — كما قلنا فيما سبق — الا ان هناك الفاظاً دالة على الجمع قد جرت عليها التثنية في كلامهم ، وذلك لان هذه الالفاظ وان دلت على الجمع الا أنها قد صارت في حكم المفرد ، فقد قالوا : (إبلان وغنمان وجمالان) في تثنية (إبل وغنم وجمال) ، كأنهم ذهبوا بذلك

(١) المقرب ٢/٤٣ .

(٢) المثنى ١٠ ، والمقرب ٢/٤٠ .

(٣) المطالع السعيدة في شرح الفريدة ١/١٤٧ .

(٤) شرح المفصل ٤/١٥٣ .

الى القطيع الواحد وضموا اليه مثله فثنوه[1] ،ولعل الذي سوغ لهم تثنية مثل (غنم وابل) هو أن كلاً من هذين اللفظين جنس ، وهما ليسا من باب جمع التكسير ، وان دل كل منهما على جمع ، فهما من حيث اللفظ في حكم المفرد ؛ لأن كلاً منهما اسم جمع[2] ، وقد ورد في الحديث تثنية (غنم) قال صلى الله عليه وسلم : « مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين[3] » . وجاء في الشعر تثنية (جمال ورماح) قال الشاعر :

لأصبح القوم أوباداً ولم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جمالين[4]

وقال الآخر :

تبقلت في أول التبقل
بين رماحَيْ مالك ونهشل [5]

وقد حمل ابن عصفور ما ورد في الشعر من تثنية جمع التكسير على أنه من باب الضرورة ونادر الكلام ، فقال : « ... وأما جمع التكسير فلا يثنى الا في ضرورة الشعر ونادر الكلام »[6] .

واعتقد أن تثنية جمع التكسير في مثل البيتين المذكورين ليس من باب الضرورة الشعرية ، ولكنه حقاً من باب نادر الكلام لقلة ما ورد منه في كلامهم ، وان الذي أساغه هو : أن الجمع فيه[7] محمول على معنى المفرد ، وأن التثنية جاءت على

(١) شرح المفصل ٥٣/٤ .
(٢) الكتاب ١٠٤/٢ .
(٣) الفائق في غريب الحديث ٢٤/٢ .
(٤) البيت لعمرو بن عداء الكلبي . اللسان (وبـد) ، والمقرب ٤٣/٢ .
(٥) البيت لأبي النجم العجلي ، في خزانة الأدب ٤٠٥/١ واللسان (بقل)، وشرح المفصل ١٥٥/٤.
(٦) المقرب ٤٣/٢ .
(٧) الكتاب ٤٠/١ والتسهيل ١٢ والايضاح العضدي لأبن علي الفارسي ٢١ .

معنى الفريقين أو القطيعين أو المجموعتين . وذلك واضح في قول الشاعر (بين رماحي مالك ونهشل) ، أي : بين مجموعتين رماح مالك ونهشل وقوله : (ولم يجد وا عند التفرق في الهيجا جمالين) أيْ : فريقين أو قطيعين من الجمال .

ولما كان جمع المذكر السالم يشابه المثنى في المحافظة على صيغة المفرد ، فقد سمى النحاة هذا الجمع : جمعاً على حد التثنية ، وهناك أوجه أخرى تتشابه فيها هاتان الصيغتان ، وذلك أن كلاً منهما يعرب بأحرف العلة ، فالمثنى يعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، وجمع المذكر السالم يعرب بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً . كما تشترك هاتان الصيغتان بمجيء حرف النون بعد علامة الاعراب ، ولما كان كل من المثنى والجمع يعربان بالياء نصباً وجراً كان لا بد من أن يفرق بين هاتين الصيغتين ، فجاءت النون في المثنى مكسورة وفي الجمع مفتوحة [١] . وفرقت العرب بين هاتين الصيغتين بشيء آخر ، وهو حركة ما قبل الياء ، فجاءت في المثنى مفتوحة ، وفي جمع المذكر السالم مكسورة[٢] هناك لغة قليلة سمعت عن العرب جاء فيها المثنى مفتوح العين [٣] ، وربما نطق بها أناس ممن يلتزمون الألف مع المثنى في جميع أحواله ومنه قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينانا

ومنخران أشبها ظبيانا [٤]

وهناك أمر آخر يشارك فيه المثنى جمع المذكر السالم وهو أن كلاً منهما تحذف منه النون عند الاضافة [٥] . وذلك لأن هذه النون كأنها قد دخلت المثنى

(١) الكتاب ٤٠/١ والإيضاح العضدي ٢١ .

(٢) المقرب ٥٠/٢ التسهيل ١٢ — ١٣ ، والمطالع السعيدة ١٤٦/١ .

(٣) شرح المفصل ١٤٣/٤ ، والمطالع السعيدة في ١٥٣/١ .

(٤) البيت لرجل من بني ضبة . النوادر في اللغة لأبي زيد ١٥ .

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١٣٢/٢ ، و ١٣٤ .

لتكون عوضاً عن التنوين الذي يلحق المفرد [1] ، فحذفت من المثنى وجمع السلامة عند الاضافة كما يحذف التنوين من المفرد المضاف ، وعلة ذلك أن التنوين والنون يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال [2] ، فلا يصح أن يجتمعا على المضاف ، فحذف التنوين والنون من المضاف ليتصل المضاف بالمضاف إليه اتصالاً قوياً .

ولما كانت صيغة المثنى غير صيغة جمع السلامة من حيث الدلالة كان لابد من أن يقع بينهما كثير من أوجه الاختلاف كما وقع بينهما شيء من أوجه الشبه ، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك نحو اختلافهما في علامة الرفع واختلافهما في حركة النون وحركة ما قبل ياء النصب والجر فيهما ، وهناك أوجه اختلاف أخرى ، منها أن التثنية يستوي فيها العاقل وغير العاقل إذ يصح تثنية كل منهما [3] ، نحو قولنا (رجلان ، وقلمان) ، أما جمع السلامة فلا يقع الا للعاقل وبشروط معينة [4] ، ولا يصح جمع غير العاقل جمع مذكر سالماً . والمذكر والمؤنث في التثنية سواء ، ويجريان على شرع واحد ، فلا تختلف صيغتهما ، أما في الجمع فهما مختلفان [5] ، ففي المؤنث الذي على حد التثنية وهو ما يسمى بجمع المؤنث السالم نزيد على المفرد أيضاً وتاءاً ونحذف منه تاء التأنيث ان كان مختوماً بها [6] وصورته هذه تختلف عن صورة جمع المذكر السالم الذي نضيف فيه الى المفرد الواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر كما هو معهود في هذا الجمع . وهناك فرق آخر ينحصر في تثنية وجمع الأسماء المنقوصة ، فالعرب تعيد اليها عند التثنية

(١) الكتاب ١/٤ ، المقتضب ١/٥ ، والايضاح العضدي ٢٢ .

(٢) شرح المفصل ١/١٤٥ .

(٣) الاشباه والنظائر في النحو ٢/٢٣٠ .

(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١١٨ .

(٥) الأشباه والنظائر في النحو ٢/٢٣٠ .

(٦) الكتاب ٢/١٠٢ ، والمقتضب ١/٦ .

اللام المحذوفة في المفرد ، فيقولون في تثنية (قاضٍ) : (قاضيان) ، أما في جمع السلامة فلا تعيد العرب اليه لامه المحذوفة ، بل تجمعه على نقصه ، فيقولون في جمع (قاضٍ) : (قاضون) [1] . وهذا الفرق على ما اعتقد مبني على الفرق بين حركة الحرف السابق لعلامة الاعراب في كل من المثنى والجمع . فكفي المثنى يكون هذا الحرف مفتوحاً سواء أكانت علامة الإعراب الألف أم الياء[2] ، أما في الجمع فيكون مضموناً مع الواو ومكسوراً مع الياء[3] ، ولما كان الحرف السابق لعلامة الاعراب فيهما في الأصل هو الياء ثبتتْ في التثنية ، لأن الفتحة تظهر عليها لخفتها فتسلم من الحذف ، اذ لا موجب له ، حيث لم يلتقِ ساكنان ، ومما يقوي هذا عندي أن هذه الياء لا تحذف من المفرد في حالة النصب وان وليتها نون التنوين الساكنة ، فنقول مثلاً : (رأيت قاضياً) ، أما في الرفع والجر فتحذف ، لأن الياء في هاتين الحالتين تكون ساكنة لعدم ظهور الضمة او الكسرة عليها في التقاء ساكنين إذا كان أحدهما حرف علة [4] ، أما في المثنى فلا تحذف الياء ، لأنها مفتوحة على الأصل في فتح الحرف السابق لعلامة اعرابه فلا يلتقي ساكنان[5] .

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

* * *

(١) الأصول في النحو ٢/٤٤٢ ، والأشباه والنظائر في النحو ٢١/٢٣٠ .
(٢) الكتاب ٢/٩٢ .
(٣) شرح المقدمة المحسبة ١/١٣٤ .
(٤) المقتضب ١/٢١٠ وشرح المقدمة المحسبة ١/١١٣ .
(٥) الكتاب ٢/٩٢ .